



مقترح تدرسه بنوك تمهيدا لرفعه للبنك المركزي بعد أن كان اختياريا التأمين على القروض.. إجباري

محمود فاروق

كشفت مصادر مصرفية مسؤولة لـ «الانباء» عن مقترح تدرسه البنوك لفرض التأمين على القروض الاستهلاكية والمقسطة، بعد أن كانت اختيارية بيد العميل قبولها أو رفضها عند طلبه قرضا من أي بنك محلي. ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي في خصوص التأمين على القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة فإن التأمين على المقترض هو إجراء اختياري، يتم التأمين على حياة المقترض للتعويضات المرتبطة بحالات الوفاة فقط شريطة أن يقوم المقترض بدفع ما يعادل 1٪ من مبلغ القرض الاستهلاكي على أساس شهري أو في حالات العجز. وفي حالة عدم رغبة المقترض في دفع قسط التأمين، يتعين الحصول على كفاية شخصية، ويختلف هذا الإجراء من بنك لآخر. ويعتبر قسط التأمين الشهري قليلا وحده الأدنى دينار. ويمنح برنامج التأمين أو «الغطاء التأميني» الضمان على مبلغ القرض، حيث تتولى شركة التأمين سداد المبلغ المستحق وفق الشروط الموضوعية في عقد التأمين، شريطة أن العميل لا يستطيع إضافة التأمين على القرض فيما بعد، أي أنه يضاف عند تقديم طلب القرض فقط. وبحسب المقترح الذي يدفع به أحد البنوك فإنه يتم رد مبالغ التأمين التي سبق تحصيلها من العملاء الذين سددوا قروضهم قبل تاريخ الاستحقاق، تشجيعا لهم، ومنحهم أولوية في إعطائهم قروضا أخرى عند حاجتهم. ويؤكد المقترح أن القروض لا تسقط وإنما تسدد عن المقترض في مثل هذه الحالات:

1 - الوفاة، وهنا تقوم شركة التأمين التي قام البنك كمستفيد بالتأمين لديها على حياة المقترض بسداد التعويض وهو المتبقي من أصل القرض عند الوفاة ويكون هذا التأمين متناقصا خلال فترة التأمين مثل تناقص القرض.

2 - أن يحصل المقترض على شهادة رسمية تفيد بتعرضه لعجز طبي 100٪، وهنا يعتبر المقترض متوفى تأمينيا وبالتالي تقوم شركة التأمين بسداد المتبقي من القرض.

3 - حصول المقترض على شهادة معتمدة تفيد بتعرضه لنسبة عجز طبي تفوق 50٪ مع ذكر عبارة «غير قادر على أداء أي عمل» في تقرير نسبة العجز، وهنا بالإمكان سداد المتبقي من القرض من قبل شركة التأمين.

4 - حصول المقترض على شهادة معتمدة تفيد بتعرضه لنسبة عجز طبي تفوق 50٪ مع ذكر عبارة «غير قادر على أداء عمله الحالي» في تقرير نسبة العجز، وهنا لن تقوم شركة التأمين بالسداد عن المقترض، وإنما تقوم شركة التأمين بتعيين محام مختص لرفع دعوى قضائية متضامنة بين شركة التأمين والبنك لسداد المتبقي من القرض.

انتعاش التأمين

وتقول المصادر انه في حالة إذا تمت الموافقة على هذا المقترح فإن طفرة كبيرة ستحدث بلا شك في قطاع التأمين، كما قد نبشش القروض على حد سواء خصوصا بعد أن شهدت قروض الأفراد انخفاضا في الأشهر الثلاثة الأخيرة.

وتوضح المصادر ان وثيقة التأمين الإجباري على القروض معمول به في العديد من دول المنطقة وأخرى عالمية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، وما خلفته من إغلاق للشركات وبالتالي إقالة العديد من موظفيها وخروجهم خارج البلدان العاملين فيها دون دفع ما تبقى عليهم من مديونية للبنوك، وهو ما يحدث حتى الآن في بعض الشركات التي تستغني عن موظفيها، وهو الأمر الذي يستوجب معه إجراء ما يلزم من تطوير للنظم المصرفية المتعلقة بالقروض بما يناسب الأوضاع الحالية.

- المقترح يشجع البنوك على الإقراض في ظل تشدد «المركزي»
- إطلاق وثيقة موحدة تضبط قواعد التأمين على القروض
- التأمين لا يسقط القرض عن المقترض.. والمبلغ قليل شهريا

شركات حجز: لا إلغاء للحجوزات المسبقة.. وشركات الطيران ألغت رحلاتها بسبب ضعف الطلب

الطيران المدني: لا إلغاء لكل رحلات بيروت.. هناك تقليص وبرمجة

ونقلت وكالة «د.ب.أ» ان مسؤول في مطار بيروت ذكر أمس أن شركات الطيران التي تسير رحلات من وإلى العاصمة اللبنانية بدأت في تغيير المسار بسبب تدريبات البحرية الروسية في البحر المتوسط. وقال المسؤول الذي اشترط عدم الكشف عن هويته ان كل الطائرات من وإلى بيروت غيرت مسارها لدواع أمنية.

او تقليصها. الجدير بالذكر ان السلطات الروسية أرسلت برقية عاجلة الى لبنان تطلب فيها من إدارة الطيران المدني عدم استخدام المجال الجوي المقابل للاراضي اللبنانية ضمن مساحة وارتفاع محدد بسبب قيامها بمناورات بحرية في البحر القريب لمدة 3 ايام ما يؤثر بشكل مباشر على مسارات الطيران المدني من وإلى لبنان.

لكن هناك تغييرات على مستوى عدد الرحلات المبرمجة تم تقليصها وذلك لاسباب أمنية. واوضحت المصادر ان بعض شركات الطيران أعلنت إعادة جدولة رحلاتها من وإلى بيروت بسبب إجراءات تغيير المسارات. ومن المتوقع ان تزيد مدة رحلات شركات الطيران وخاصة المغادرة والقادمة من



مبنى الدغيمية علم لبنان على صخرة الروشة (أ.ف.ب)

غيرت اغلبية الخطوط الجوية جدول رحلاتها المنجزة نحو العاصمة اللبنانية بيروت، وذلك كاحتراز أمن من المناورات البحرية الروسية التي تجريها في البحر الأوسط، في حين قلصت وألغت شركات أخرى رحلاتها أمس ومنها الخطوط الجوية الكويتية التي ألغت رحلتين

«الشال»: 1,3 مليار دينار أرباح 192 شركة بتراجع 1,4٪ سنويا

قال تقرير الشال الاقتصادي انه بانتهاء المهلة القانونية في 2015/11/15، بلغ عدد الشركات المدرجة التي نشرت، رسميا نتائج أعمالها عن التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، 179 شركة، أو نحو 93,2٪ من عدد الشركات المدرجة، البالغ 192 شركة، بعد استبعاد الشركات المشطوبة والموقوفة عن التداول وتلك التي تختلف تواريخ بياناتها المالية.

وبلغ صافي أرباحها مستوى نحو 1,370 مليار دينار، وهو مستوى أدنى بنحو 1,4٪ عن مستوى أرباح الفترة نفسها من عام 2014 البالغ 1,390 مليار دينار.

قطاع البنوك

وحققت 7 قطاعات، من أصل 12 قطاعا نشطا، ارتفاعا في مستوى ربحيتها، مقارنة بادائها خلال الفترة نفسها من عام 2014، أفضلها قطاع البنوك الذي رفع أرباحه من نحو 604,5 ملايين دينار إلى نحو 681,1 مليون دينار، بينما أكثرها تراجعا قطاع الاتصالات الذي انخفضت أرباحه من نحو 235,3 مليون دينار إلى نحو 179,8 مليون دينار.

الشركات الأكثر ربحية

وبحسب «الشال» تشير نتائج الشهور التسعة الأولى من العام الحالي إلى أن أعلى عشر شركات تحقيقا للأرباح المطلقة قد ساهمت بنحو 824,1 مليون دينار أو ما نسبته 60,2٪ من إجمالي الأرباح المطلقة، تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 227,9 مليون دينار، وجاء «البنك الأهلي المتحد - فرع البحرين» في المرتبة الثانية بنحو 126,1 مليون دينار، وتضيق فرعه الكويتي منها نحو 39,1 مليون دينار، و«زين» في المرتبة الثالثة بنحو 118,2 مليون دينار، واحتل «بيت التمويل الكويتي» المرتبة الرابعة بنحو 105,7 ملايين دينار. وعلى النقيض، حققت 10 شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 40 مليون دينار، وضمنها حققت شركة «إيفا للفنادق والمنتجعات» أعلى مستوى مطلق للخسائر بنحو 11,7 مليون دينار، وتلتها شركة «بيت الاستثمار الخليجي» بنحو 6,4 ملايين دينار.

22 شركة من الربحية إلى الخسائر

وحسنت 93 شركة أداءها، ضمنها زادت 81 شركة مستوى أرباحها، وخفضت 12 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي إن 52٪ من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدما في الأداء. وحققت 86 شركة هبوطا في مستوى أرباحها، بينما 64 شركة ضمنها انخفض مستوى أرباحها، بينما 22 شركة انتقلت من الربحية إلى الخسائر.

اتجاه سلبي للربحية

وحققت الشركات نفسها أرباحا خلال الربع الأول من عام 2015 بلغت نحو 497,3 مليون دينار، وانخفض مستوى الأرباح في الربع الثاني، بنسبة 5,3٪ مقارنة بمستوى الربع الأول إلى نحو 470,9 مليون دينار، وانخفضت في الربع الثالث بنحو 14,7٪، مقارنة بمستوى الربع الثاني، ليبلغ نحو 401,6 مليون دينار. ولا يبدو أن هناك مشكلة مع مستوى الربحية الذي استمر ينمو ولو بشكل طفيف، المشكلة التي تحتاج إلى متابعة هي في الاتجاه العام السلبي لمسار الربحية.



للسنة الثانية على التوالي أفضل بنك إسلامي في الكويت



WORLD FINANCE ISLAMIC FINANCE AWARDS 2015
Best Islamic Bank, Kuwait
Kuwait International Bank

بنك الكويت الدولي
KUWAIT INTERNATIONAL BANK
بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية

www.kib.com.kw | 1 866 866
ثقمة ويسر | alDawliBank

«بيان»: انخفاض أرباح الشركات الاستثمارية المدرجة 35٪ في 9 أشهر

قال تقرير صادر عن شركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية فقد ما يقرب من 400 مليون دينار من قيمته الراسمالية خلال خمس جلسات فقط، إذ شهد موجة بيع عشوائية خلال الأسبوع الماضي شملت الكثير من الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء، وهو الأمر الذي أسفر عن تراجع مؤشرات الثلاثة بشكل لافت بنهاية الأسبوع، هذا وقد جاءت خسائر السوق الكويتي بالتزامن مع التراجعات التي منيت بها العديد من الأسواق العالمية والإقليمية خلال الأسبوع الماضي نتيجة الأبناء السلبية المتداولة بشأن الإرهاب، فضلا عن الخسائر القوية التي منيت بها أسعار النفط خلال الأسبوع الماضي، خاصة مع وصول سعر برميل النفط الكويتي إلى حدود الـ 35 دولارا، وهو أدنى مستوى له منذ ما يقرب من 6 سنوات.

من جهة أخرى، شهد الأسبوع الماضي انقضاء المهلة القانونية المحددة للشركات المدرجة في السوق لكي تفصح عن بياناتها المالية لفترة التسعة أشهر من العام الحالي، وقد وصل عدد الشركات المعلنة إلى 179 شركة، من أصل 192 شركة مدرجة في السوق الرسمي، محققة ما يقرب من 1,34 مليار دينار أرباحا صافية، بتراجع طفيف بلغت 0,60٪ عن نتائج نفس الشركات لذات الفترة من العام 2014، حيث بلغت آنذاك 1,35 مليار دينار.

هكذا، وقد لوحظ تراجع إجمالي الأرباح التي حققتها الشركات الاستثمارية المدرجة في السوق لفترة التسعة أشهر من العام 2015 إلى ما يقرب من 87 مليون دينار، أي بانخفاض نسبته 35٪ تقريبا بالمقارنة مع نتائجها في نفس الفترة من عام 2014، حيث بلغت وقتها حوالي 134 مليون دينار.

وأوضح التقرير أن ذلك التراجع المبرر قد جاء في ظل الضعف الواضح الذي تشهده بيئة الأعمال المحلية منذ فترة ليست بالقليلة، وهو ما انعكس سلبا على أداء سوق الكويت للأوراق المالية الذي أصبح سوقا ضعيفا وهشا وفق معظم وظائفه الأساسية.

وتناول تقرير «بيان» حديث رئيس الخبراء الاقتصاديين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى (البنك الدولي) الذي أوضح أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه الاقتصاد الكويتي يكمن في كيفية إدارة الإيرادات النفطية والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، ووضع رؤية واضحة لهذه المرحلة المستقبلية، مشيرا في الوقت نفسه أن الكويت يغلب عليها طابع الاحتكار وتغيب عنها المنافسة في السوق إلى حد ما، إذ إن بيئة الأعمال لديها محدودة بعض الشيء، فإذا كانت الدولة تتطلع إلى تنوع الاقتصاد، فعليها أن تمنح الشركات المتوسطة والصغيرة الفرصة للمنافسة والنمو، لكن ما نجده اليوم أن أغلب الصناعات أو القطاعات في الكويت تفتقر إلى المنافسة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاحتكار يعتبر من أكثر المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المحلي، إذ تحتكر الحكومة العديد من الخدمات في الكثير من القطاعات الاقتصادية في الدولة، وهو الأمر الذي لظلم يؤثر على مستوى جودة هذه الخدمات بشكل سلبي، ويؤدي إلى آثار سلبية على المواطنين والاقتصاد الوطني بشكل عام، إذ يؤدي الاحتكار إلى ظهور مشكلات اقتصادية خطيرة كالنقص والفساد وزيادة البطالة، إلى جانب انعدام المنافسة العادلة المبني على تكافؤ الفرص، والتي تخدم بدورها حصول المستهلك على الخدمات الحكومية بكفاءة أفضل وتكلفة أقل، لذلك فعلى الدولة أن تتخلى عن بعض الأنشطة التي تحتكرها لصالح القطاع الخاص، مما يساهم في تعزيز دور هذا القطاع الحيوي في تنشيط عجلة الاقتصاد، كخطوة ضرورية وملحة في طريق إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.